

Distr.: General
15 May 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

البند ٧٣ (ج) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة قيد الاستعراض، عانى الاقتصاد الفلسطيني من تدهور شديد وازدادت الأحوال الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية للسكان سوءاً. وأعاد كثير من الجهات المانحة النظر في سياساته المتعلقة بتقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية في سياق المبادئ الثلاثة التي أعلنتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي نفس الوقت، واصلت حكومة إسرائيل الامتناع عن دفع إيرادات الضرائب التي تجمعها باسم السلطة الفلسطينية باستثناء عملية تحويل واحدة تمت في مطلع عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك وبالرغم من ارتفاع معدلات المعونة، واجهت السلطة الفلسطينية أزمة مالية تزداد سوءاً مما أدى إلى تفاقم الحالة غير المستقرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

* A/62/50.

** E/2007/100.



وقد وقعت هذه التطورات في ظل خلفية من العنف المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفيما بين الفلسطينيين، مما أودى بحياة الأبرياء من الجانبين. وكان من العلامات البارزة في الفترة المشمولة بالتقرير أسر المقاتلين الفلسطينيين لجندي إسرائيلي، واستمرار الهجمات الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين، لا سيما إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، والأعمال الانتقامية الإسرائيلية العسكرية التي جرت في المناطق المدنية الفلسطينية، واستمرار سياسة الإغلاق المحكم التي تتبعها السلطات الإسرائيلية، والتنفيذ الجزئي للاتفاق المتعلق بالتنقل والمعابر المبرم في عام ٢٠٠٥، واستئناف الاتصالات المباشرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

ويتضمن هذا التقرير وصفا للجهود التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع الجانب الفلسطيني والجهات المانحة لدعم السكان الفلسطينيين المدنيين والمؤسسات الفلسطينية.

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٥/٦١ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ القرار. ويغطي التقرير الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧.
- ٢ - وترد معلومات عن الأحوال المعيشية والاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني في تقارير أعدتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة منها، (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/61/67-E/2006/13)؛ (ب) التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)^(١)؛ (ج) تقارير رصد الشؤون الإنسانية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
- ٣ - وعلى امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، واصل منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية جهوده لدعم عملية السلام وضمان التنسيق الفعال بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل، وتوثيق الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- ٤ - ويتضمن هذا التقرير استعراضاً عاماً لعمل وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجانب الفلسطيني والجهات المانحة، لمساعدة الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، وفقاً لما ورد وصفه في قرار الجمعية العامة ١٣٥/٦١. وترد فيه أيضاً ملاحظات بشأن المناخ السياسي وما يتصل به من تحديات في الوقت الذي يستجيب فيه المجتمع الدولي للأزمة ويعمل على إنهاء دوامة العنف وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، والتحرك صوب استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٣ (A/61/13).

ثانياً - استعراض عام للحالة الراهنة

ألف - السياق السياسي

٥ - غلب على الفترة المشمولة بالتقرير مراجعة الاتصالات الدبلوماسية والترتيبات المالية الدولية مع السلطة الفلسطينية عقب الانتخابات التشريعية التي أُجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وشمل ذلك إعادة توجيه المعونة من خلال مكتب الرئيس والقنوات الإنسانية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، خلصت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط إلى "أنه لا بد للمساعدة المستقبلية المقدمة إلى أي حكومة جديدة أن تستعرض من قبل المانحين إزاء التزام تلك الحكومة بمبادئ اللاعنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق".

٦ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، وعقب تشكيل حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة حماس، أعربت المجموعة الرباعية عن "استعدادها للموافقة على آلية دولية مؤقتة تكون محدودة النطاق والمدة، تعمل بشفافية ومساءلة كاملتين وتكفل الإيصال المباشر للمساعدة إلى الشعب الفلسطيني". واتخذت المفوضية الأوروبية زمام المبادرة في إنشاء الآلية التي بدأت العمل في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي آذار/مارس، جرى تحديد الآلية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقامت إسرائيل، من جانبها، بتعليق تحويل معظم إيرادات الجمارك والضرائب الفلسطينية التي تجمعها باسم السلطة الفلسطينية. بيد أنه عقب عقد اجتماع بين الرئيس، محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أذنت إسرائيل لمرة واحدة بتحويل مبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار إلى الحسابات الرئاسية.

٧ - وبُذلت محاولات متكررة للتغلب على هذا الجمود بالتوصل إلى اتفاق بشأن حكومة وحدة وطنية. بيد أن هذه الجهود شأها التعقيد بسبب أسر المقاتلين الفلسطينيين لجندي إسرائيلي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والحملة العسكرية الإسرائيلية التي استمرت لمدة ثلاثة أشهر في غزة، واستمرار إطلاق الصواريخ على الأرض الإسرائيلية من قطاع غزة.

٨ - وتصاعدت حدة التوتر بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية وتحولت إلى مواجهات مسلحة. وفي أعقاب جولة من العنف الشديد بين الفلسطينيين في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ كادت تهدد بتحول إلى حرب أهلية، وجهت المملكة العربية السعودية الدعوة إلى الزعماء الفلسطينيين لزيارة مكة، المملكة العربية السعودية، حيث جرى التوصل إلى اتفاق في ٨ شباط/فبراير لإنهاء العنف بين الفصائل وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأدى هذا الاتفاق والتشكيل اللاحق لحكومة وحدة وطنية

فلسطينية إلى تهدئة الحالة، وإن كان العداء بين الفصائل قد استمر في غزة حيث لم يجر بعد إعادة إقرار القانون والنظام بالكامل، وحيث لم يتوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل بعد، واختطف صحفي بريطاني، ألان جونسون، في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. ولم يلتزم البرنامج المعلن للحكومة صراحة بالمبادئ التي أعلنتها المجموعة الرباعية ولكنه شكّل، مع هذا، خطوة للأمام. وعندما تولت الحكومة الجديدة مقاليد السلطة واجهت مهام صعبة، بما فيها الأزمة المالية وإعادة إقرار القانون والنظام، ووقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وإجراء مفاوضات من أجل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى الصراع بين إسرائيل وحزب الله في لبنان وآثاره الجانبية السياسية إلى وقف أي محاولة إسرائيلية لتنفيذ الانسحاب من جانب واحد من بعض أجزاء الضفة الغربية. واستمرت أنشطة الاستيطان وتشديد الجدار الحاجز في الضفة الغربية، كما استمرت الغارات الإسرائيلية على المراكز السكانية. أما الجهود المبذولة اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لإحراز تقدم سياسي من خلال الحوار بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت فقد أسفرت عن بضع نتائج فورية.

١٠ - وطوال هذه الفترة المشحونة بالأزمات، دأبت الأمم المتحدة على تأكيد دعمها لتشكيل حكومة وحدة وطنية يبين برنامجها مبادئ المجموعة الرباعية في الوقت الذي أهابت فيه بالجانبيين تنفيذ التزاماتهما بموجب خريطة الطريق ودعم الجهود لاستئناف الحوار السياسي. ودعت الأمم المتحدة بقوة إلى تمسك جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بشأن استعمال القوة وحماية المدنيين. وعملت الأمم المتحدة، من خلال المجموعة الرباعية وغيرها من القنوات، على تيسير الإفراج عن إيرادات الجمارك والضرائب الفلسطينية عبر آليات يتفق عليها، وشجعت المجتمع الدولي على أن يواصل تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين المحتاجين.

باء - السياق الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١١ - بعد الانتعاش المتواضع في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، عانى الاقتصاد الفلسطيني من التدهور مرة أخرى في عام ٢٠٠٦. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، وانخفض نصيب الفرد من الدخل انخفاضاً شديداً فقلّ حوالي ٤٠ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٩.

١٢ - وعانت السلطة الفلسطينية من أزمة مالية شديدة. فقد انخفض مجموع الإيرادات قرابة ٤٠ في المائة، من ٢,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، مما يبين تعليق معظم الجهات المانحة للمساعدات المباشرة وامتناع إسرائيل عن دفع إيرادات التخليص الجمركي. وخفضت المصارف التجارية أيضا القروض التي تقدمها إلى السلطة الفلسطينية بسبب مخاطر الاحتكام للقضاء في الخارج. وفي نفس الوقت، واصلت تكاليف الأجور الازدياد وتجاوزت في مطلع عام ٢٠٠٧ قيمة الإيرادات، بما في ذلك الإيرادات المحتجزة من جانب إسرائيل. وبلغ العجز المالي العام قرابة بليون دولار في عام ٢٠٠٦، بعد أن كان ٧٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، تراكمت على السلطة الفلسطينية مبالغ تصل إلى ٩٠٠ مليون دولار من الرواتب والمتأخرات من غير الرواتب وأموال المعاشات التقاعدية. وفي المتوسط، لم يتلق الموظفون الحكوميون إلا حوالي ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من دخولهم المعتادة.

١٣ - وحالت التدفقات المالية الرسمية والخاصة من الخارج دون حدوث تدهور أكثر حدة في الإيرادات والاستهلاك في عام ٢٠٠٦، مما خفف من حدة الانكماش عموماً. وتضاعف دعم الميزانية الخارجية من خلال الحسابات الرئاسية الفلسطينية في عام ٢٠٠٦، فوصل إلى قرابة ٧٥٠ مليون دولار. وازدادت المساعدات الإنسانية بواقع ٥٦ في المائة عن السنة الماضية. بيد أن الانخفاض في الاستثمارات الخاصة ذات الأساس المنخفض بالفعل أشار إلى حدوث مزيد من التدهور في الاقتصاد الفلسطيني وزيادة في اعتماده على المساعدات الأجنبية والتحويلات المالية.

التطورات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

١٤ - ظلت معدلات العنف مرتفعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واتسمت عمليتان عسكريتان إسرائيليتان متطاوالتان في قطاع غزة، قامت بهما في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بطابعهما التدميري الشديد. واستمر إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على الأراضي الإسرائيلية واستمر المقاتلون الفلسطينيون في تنفيذ هجمات على المدنيين الإسرائيليين، وإن كان بعدد أقل عما كان عليه بالماضي. ومع هذا، حدث انخفاض ملحوظ في العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين في غزة منذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت حدة الصراع فيما بين الفصائل الفلسطينية والمليشيات الخاصة. وعموماً، قُتل ٩٠٠ فلسطيني (منهم ١٤٦ طفلاً) و ١٦ إسرائيلياً (ليس من بينهم أطفال) خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأصيب عدد آخر قدره ٥٠٧ فلسطينيين و ٢٥٥ إسرائيلياً.

١٥ - وبالرغم من زيادة المساعدات المالية والمساعدات المقدمة في حالات الطوارئ، استمرت المؤشرات الإنسانية في الازدياد سوءاً بسبب تضافر عمليات الإغلاق المستمرة وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على سداد أجور الموظفين العاملين. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قُدر أن ٦٦ في المائة من الفلسطينيين كانوا يعيشون في حالة فقر، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠ في المائة عما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٥. وانعدام الأمن الغذائي لدى ثلث الفلسطينيين كما عانى ربعهم من البطالة. واتسمت الحالة بالشدة بصفة خاصة في قطاع غزة، حيث اعتمد ٨٠ في المائة من السكان على المعونة الغذائية المقدمة من الأمم المتحدة وعاش ٨٨ في المائة تحت خط الفقر الرسمي وهو ٢,٢٠ دولار يوميا.

١٦ - واتضحت شدة عمليات الإغلاق في عدم القدرة على الوفاء بالأرقام المستهدفة في إطار اتفاق التنقل والمعايير المبرم في عام ٢٠٠٥. ففي الفترة بين ٢٥ حزيران/يونيه و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كان معبر رفح بين قطاع غزة ومصر مغلقاً بصورة أساسية. وبدأ التحسن في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ عندما فُتح المعبر حوالي ٢٧ في المائة من ساعات الفتح المحددة. ولم يعمل معبر كارني، وهو نقطة العبور التجارية الرئيسية بين غزة وإسرائيل، إلا جزءاً من الوقت المتفق عليه في الاتفاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهنا تحسنت معدلات الصادرات مرة ثانية في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ ولكنها نادراً ما تجاوزت ١٠ في المائة من الرقم المستهدف وهو ٤٠٠ شاحنة يوميا. وتوقف تنقل العمال عبر معبر إيريز إلى إسرائيل منذ إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

١٧ - ولم يحرز أي تقدم بشأن تشييد ميناء بحري أو مطار أو إنشاء وصلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالرغم من التزام رئيس الوزراء الإسرائيلي، أولمرت، أمام الرئيس الفلسطيني، عباس، بالتخفيف عن القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية لم يحدث تحسن ملحوظ بشأن تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ما زال عدد العوائق الموضوعية على الطرق والتي تحول دون التنقل في الضفة الغربية آخذاً في الزيادة وبلغ حالياً ٥٢٩ عائقاً.

الجدار الحاجز

١٨ - في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى ذكرت فيها أن إنشاء الجدار الحاجز "يشكل إخلالاً من جانب إسرائيل بالتزامات شتى واجبة عليها بمقتضى القانون الإنساني الدولي الساري وصكوك حقوق الإنسان"^(٢). وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤،

(٢) الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ انظر A/ES-10/273 و Corr.1.

اتخذت الجمعية العامة القرار دإط - ١٥/١٠ الذي أقرت فيه بفتوى المحكمة وطلبت إلى الأمين العام إنشاء سجل للأضرار. وأذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها دإط - ١٧/١٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لذلك القرار، سينشأ مكتب سجل الأضرار والسجل نفسه ويبدأ تشغيله في غضون ستة أشهر من اتخاذ القرار.

١٩ - وواصلت حكومة إسرائيل تشييد الجدار الحاجز في الضفة الغربية. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كان قد أنجز قرابة ٥٨ في المائة من مسار الجدار الحاجز المقرر ومجموعه ٧٠٣ كيلومترات.

ثالثاً - استجابة الأمم المتحدة

٢٠ - واصلت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، في بيئة سياسية متغيرة، الاضطلاع بمسؤولياتها بأفضل صورة تمكنها منها قدراتها وتمشيها مع ولاية كل منها. ولدى القيام بذلك، واصلت التفاعل مع نظرائها في السلطة الفلسطينية لكفالة تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ألف - التنمية الإنسانية والاجتماعية والمجتمعية

٢١ - طوال الفترة المشمولة بالتقارير، توارت عن الأنظار أنشطة التعاون الإنمائي العادية القائمة على الاستثمارات الطويلة الأجل المقدمة من الجهات المانحة، مما سلط الأضواء على التدخلات في حالات الطوارئ وتلك المتعلقة بالحفاظ على الحياة. ومع ذلك، سعت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، حيثما كان ذلك ممكناً، إلى انتهاز الفرص لمواصلة التدخلات الطويلة الأجل في المجالات الاقتصادية والهياكل الأساسية وبناء القدرات وتقديم الخدمات، كل في قطاعات تخصصه.

التعليم

٢٢ - واصلت الأونروا إدارة ١٧٢ مدرسة ابتدائية وإعدادية للأطفال اللاجئين باستخدام منهج السلطة الفلسطينية ومواد تعليمية إضافية تتعلق بحقوق الإنسان. وشيدت الوكالة ١٠٥ مختبرات للحاسوب وعينت ١٩٠ معلماً لتكنولوجيا المعلومات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدم ٩ مستشارين في المدارس الدعم لما يربو على ٢٣ ٠٠٠ طالب. وفي الضفة الغربية، أولي اهتمام محدد لإذكاء الوعي بشأن العنف المرتكب ضد الأطفال. وقدمت

الأونروا تدريباً للمعلمين إلى ٤٦٥ متدرباً في أربعة مراكز للتدريب. وكان من المتوقع أن يستوعب مركز تدريب جديد في غزة ١١٨ متدرباً إضافياً خلال عام ٢٠٠٧.

٢٣ - ونفذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمات غير حكومية الحملة الثالثة للعودة إلى المدرسة في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التي شملت مليون طفل. وقدمت اليونيسيف مجموعات مواد تعليمية للرياضيات والعلوم إلى ٥٠٠ مدرسة. وقدمت اليونيسيف المشورة النفسية - الاجتماعية لنحو ٦٠.٠٠٠ طفل وبدأت برنامجاً لتعزيز نظم إدارة المعلومات التربوية. كما ساعدت اليونسكو في إعداد الخطة الخمسية التعليمية (٢٠٠٧-٢٠١١) لوزارة التربية والتعليم العالي، في حين ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الوزارة في تنفيذ برنامج عالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يركز في مرحلته الأولى على المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لتعليم الكبار فيما بين ١٣٤٠٠ من أفقر الفلسطينيين بغية إثراء نوعية الحياة وزيادة فرص اكتساب الدخل.

٢٤ - وفي مجال التعليم العالي، استثمر البنك الدولي ١٠ ملايين دولار لتحسين كفاءة مؤسسات التعليم العالي ونوعيتها وأهميتها وبيئتها التنظيمية. وتولت اليونسكو إدارة برنامج للهباء والمنح الدراسية تربو قيمته على ١٥ مليون دولار موزعة بين ٣٥ جامعة وكلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

الصحة

٢٥ - نظراً لعدم قدرة كثير من الجهات المانحة على تقديم التمويل المباشر إلى وزارة الصحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت منظمة الصحة العالمية قيادة إجراء استعراض شامل من جانب أصحاب المصلحة للحالة الصحية من أجل تحديد الخيارات التي من شأنها أن تحول دون حدوث أزمة صحية في سياق مؤسسي ضعيف. وتعاونت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في إنتاج تقرير شهري عن مؤشرات مراقبة القطاع الصحي تولى الرصد الشامل لأحوال الفلسطينيين الصحية ووضع الخدمات الصحية. واستثمرت منظمة الصحة العالمية ٣,٢٥ مليون دولار في مجالات رئيسية من قبيل التغذية والصحة العقلية وصحة الأم والطفل والأمراض المعدية وغير المعدية وسلامة الغذاء. ولبت اليونيسيف جميع احتياجات وزارة الصحة من اللقاحات في إطار خطة التحصين الوطنية لعام ٢٠٠٦، وقدمت المعدات الأساسية والتدريب لـ ١٧ مستشفى في مجال صحة الأم والطفل ودربت ١٨٣ من موظفي وزارة الصحة في مجال الإدارة المتكاملة لصحة الطفل. وقدم صندوق الأغذية العالمي إمدادات غذائية شهرية لثمانى مستشفيات عامة في غزة خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. وفي إطار برنامج جديد، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة موارد تقنية وتدريباً لوزارة الصحة بشأن إساءة استعمال المواد وما يتصل بذلك من الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز).

٢٦ - وتكفلت الأونروا بالتغطية الصحية للاجئين وواصلت إدارة ٥٥ مرفقا صحيا في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بتكلفة قدرها ٤٨ مليون دولار، أمكن من خلالها القيام بما يربو على ٤,٧ مليون استشارة طبية. وواصلت الأونروا برنامجها لصحة الأسرة وقامت بتحصين نحو ٩٩ في المائة من الأطفال اللاجئين وقدمت المواد التكميلية الغذائية للحوامل والمرضعات. وجرى التعاقد مع ثلاث مستشفيات جديدة من جانب الوكالة للتخفيف من أثر القيود المفروضة على حرية التنقل في الضفة الغربية.

الزراعة

٢٧ - في ميدان الزراعة والتنمية الريفية، قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) المساعدة في مجال الإرشاد التقني والتدريب على الإنتاج الزراعي والتسويق والري وإصلاح الصوبات واستصلاح الأراضي وإدارة موارد المياه وتحسين إنتاج الماشية والمحاصيل والبساتين. وقدمت الفاو الدعم أيضا إلى النساء في تنمية الحدائق المنزلية والصناعات المنزلية، وقدمت المساعدة التقنية في الإدارة المتكاملة للآفات وفي التأهب لأنفلونزا الطيور والاستجابة لها. وركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنمية الأراضي في المناطق الريفية وتشجيع الطرق وتقديم مدخلات الإنتاج للمزارعين ومشاريع الري وإصلاح الهياكل الأساسية التي لحقتها أضرار، مما أسفر عن إيجاد نحو ١٧ ٥٠٠ وظيفة ريفية مؤقتة خلال هذه العملية. وتولت الفاو، مع برنامج الأغذية العالمي، زمام القيادة في إعداد دراسات استقصائية عن الزراعة والأمن الغذائي. كما قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لنحو ٩٤ ٠٠٠ من أفقر المزارعين بدعم سبل كسب الرزق.

المساعدة المتعددة القطاعات

٢٨ - نفذ البنك الدولي أكبر حافظة متعددة القطاعات. وتألفت تلك الحافظة من ١١ مشروعا تبين الالتزام المتعدد السنوات بمبلغ ١٧٧,٨ مليون دولار. وقد وجهت مبالغ كبيرة من هذا الاستثمار نحو الخدمات التي تقدمها البلديات ودعم المنظمات غير الحكومية والتنمية المجتمعية المتكاملة. واستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٠ مليون دولار في برامج تنمية المجتمعات المحلية للسلطات المحلية في المناطق الريفية والحضرية، مع التركيز على تمكين الجماعات المستضعفة.

٢٩ - وركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تعزيز المنظمات والجماعات النسائية النابعة من المجتمع المحلي، واستفاد من الهياكل الأساسية المجتمعية التي بناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٨ موقعا ريفيا لتقديم الخدمات المتخصصة والتدريب إلى ١٠ ٠٠٠ امرأة فلسطينية في المناطق الريفية. وشملت الأنشطة دعم المشاريع التي تديرها المرأة والتدريب المهني والمبادرات المتخذة لاستمرار الفتيات في المدارس وتيسير حصول المرأة الريفية على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات.

٣٠ - وقدمت اليونيسكو المساعدة مباشرة في الحفاظ على المواقع الأثرية ذات الأهمية العالمية وإدارتها، من قبيل قصر هشام في أريحا وفي التخطيط الحضري لمراكز المدن التاريخية في نابلس وبيت لحم. وكان القصد من هذه الأنشطة هو حماية الإرث الثقافي المعرض للخطر في الضفة الغربية لفائدة المجتمعات المحلية والأعمال التجارية وللأغراض الترويجية.

٣١ - وخلال عام ٢٠٠٦، أجرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دراسة للملامح القطاع الحضري من أجل التعرف على الاحتياجات والأولويات في المجتمعات المحلية الحضرية الفلسطينية وحدد عددا من المشاريع المحتملة في مختلف القطاعات الحضرية. واستنادا إلى عملية تشاركية واسعة النطاق، حددت الدراسة الأنشطة ذات الأولوية المقرر إدماجها في الاستراتيجية الطويلة الأجل للتنمية الحضرية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ موئل الأمم المتحدة مشروعا تكلفته ٦,٣ مليون دولار لبناء ١٠٠ وحدة سكنية محسنة للنساء الفقيرات وأطفالهن ولإنشاء مشاريع لتوليد الدخل في الخليل.

الشباب

٣٢ - مع وجود نسبة تقدر بـ ٥٦ في المائة من السكان الفلسطينيين دون سن ١٩ سنة، شكل دعم الشباب والمراهقين جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكتسب هذا أهمية إضافية نظرا للضغوط الكبيرة المكثفة المفروضة على الأسر المعيشية والمدارس وأسواق العمل. وقدمت اليونيسيف الدعم إلى نطاق عريض من الأنشطة، بما في ذلك التدريب على المهارات الحياتية لأكثر من ٢٥٠ مدرسة فلسطينية، والعمل الاجتماعي - النفسي والأنشطة الترويجية والمنشورات والتلفزيون الموجه للشباب ودعم "مجالس بلديات الأطفال" التي تشمل مشاركة ١٦ ٠٠٠ مراهق. وفي إطار هذا الجهد، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لتدريب المراهقين على إسداء المشورة للأقران وعمل على توسيع نطاق استفادة الشباب من التدريب في مجال الصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جانبه، على عمالة الشباب بالاستثمار في تنسيب ٥٠٠ شاب في وظائف في

القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وبدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لأول مرة، العمل مع الشباب الفلسطيني على إذكاء الوعي بإساءة استعمال المخدرات والوقاية منها وبشأن الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ذات الصلة بالمخدرات.

الحماية ونوع الجنس وحقوق الإنسان

٣٣ - كثفت منظومة الأمم المتحدة جهودها لضمان حماية الأطفال والنساء والمجموعات المستضعفة الأخرى خلال الأزمة المستمرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة المنطقة واجتمعت مع قطاع عريض من المحاورين الإسرائيليين والفلسطينيين ومن المجتمع المدني. وقامت بزيارة بيت حانون حيث قتل ١٩ مدنيا خلال عملية عسكرية إسرائيلية نفذت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأبرزت الحاجة إلى زيادة مساءلة جميع الأطراف ضمن أطر عمل حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وقامت أيضا بزيارة إلى سديروت، المدينة الواقعة على الحدود الإسرائيلية مع غزة، والتي تعرضت في كثير من الأحيان لهجمات بالصواريخ المطلقة من غزة.

٣٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت مفوضية حقوق الإنسان قيادة الجهود التي يبذلها الفريق القطري لتعزيز عناصر حقوق الإنسان في ما تظطلع به الأمم المتحدة من تحليل وبرمجة، ولا سيما عن طريق تيسير عقد الاجتماعات المشتركة بين الوكالات ودعم التخطيط المشترك والرصد. وعملت مفوضية حقوق الإنسان مع وكالات الأمم المتحدة ومجموعات المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية بشأن التدريب في مجال حقوق الإنسان والمناسبات المتعلقة بالدعوة، ويسرت عقد اجتماعات للمنظمات غير الحكومية المحلية مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ خلال زيارته التي قام بها إلى المنطقة في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣٥ - واستهلت منظمة العمل الدولية مشروعا إقليميا لإدماج منظوري نوع الجنس والحقوق في تحليل الاقتصادات غير الرسمية في الأرض الفلسطينية المحتلة والدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك، عملت عدة وكالات للأمم المتحدة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونسكو واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، مع السلطات والمجتمعات المحلية على تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال والنساء. وشملت هذه الأنشطة دعم خدمات الدفاع القانوني المعززة والتدريب

وإذكاء الوعي ودعم المراكز النسائية للاجئات وغير اللاجئات، والاستثمار في البحوث المحلية والدراسات الاستقصائية الإحصائية بشأن العنف المتري في الأرض الفلسطينية المحتلة.

سلامة ورفاه الأطفال

٣٦ - استمرت المعوقات التي تعترض سبيل إعمال حقوق الطفل الفلسطيني في التعليم والصحة والتغذية واللعب. وتشير بيانات الدراسة الاستقصائية لصحة الأسرة الفلسطينية أن ١٠ من بين كل ١٠٠ طفل دون سن الخامسة يعانون من وقف النمو. وتزداد هذه النسبة ارتفاعاً في غزة إذ تصل إلى ١٣,٢ في المائة (٣٠ في المائة من الأطفال في شمالي غزة) مقابل ٧,٩ في المائة في الضفة الغربية. وظل شيوع العنف في المنازل والمدارس والأحياء السكنية من المسائل المثيرة للقلق بصفة خاصة. كما ظلت القيود المفروضة على التنقل تزيد من صعوبة الوصول إلى المرافق الصحية والمدارس والمشاركة في الأنشطة الخارجة عن المنهج. وكشفت بيانات القيد بالمدارس عن انخفاض بنسبة ٢ في المائة في قيد البنات والبنين خلال السنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وبلغت نسبة الأطفال العاملين في عام ٢٠٠٦ بين سن ٥ و ١٤ سنة نحو ٤,٢ في المائة.

٣٧ - وكما لوحظ سابقاً، قتل ١٤٦ طفلاً فلسطينياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو عدد أكبر بكثير من العدد الذي قتل في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، كما أصيب كثيرون آخرون بالذخيرة الحية والمدفعية الثقيلة ومقذوفات الدبابات والشظايا والقذائف. وكما لوحظ أعلاه، تلقى ما يربو على ٢٣ ٠٠٠ من الأطفال والشباب اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة مشورة نفسية - اجتماعية ودعمًا من خلال برامج مدعومة من الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تستهدف زيادة القدرة على التحمل لدى الأطفال والشباب الذين يعانون من الأعراض النفسية اللاحقة للإصابة ومن آثار الأشكال الأخرى من الصدمات. وأدارت اليونيسيف وشركاؤها غير الحكوميين ١٢ فريقاً مختصاً بمعالجة حالات الطوارئ النفسية - الاجتماعية لعلاج حالات الكمد الناجمة عن الصراع لدى الأطفال ومن يقومون على رعايتهم. وحضر ما مجموعه ٦٠ ٠٠٠ طفل جلسات لاستخلاص المعلومات نظمتها اليونيسيف وجرى تدريب ٣٠ ٠٠٠ من مقدمي الرعاية.

٣٨ - وفي مواجهة ارتفاع مستويات العنف ضد الأطفال والنساء في المنازل والمدارس والمجتمعات المحلية، نفذت اليونيسيف وشركاؤها الحكوميون وغير الحكوميين برنامجاً شاملاً منذ عام ٢٠٠٤، يشمل الرصد ووضع القوانين والسياسات والتوعية وبناء القدرات وإنشاء نظم للاستجابة. وقدمت اليونيسيف أيضاً الدعم إلى وضع مشروع قانون قضاء الأحداث وقانون لحقوق الطفل الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة شؤون

الأسرى في إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وواصلت اليونيسيف ووزارة التخطيط إنشاء نظام وطني لرصد حماية الطفل.

المساعدة الاجتماعية الموجهة

٣٩ - تقع المسؤولية عن توفير المساعدة الاجتماعية الموجهة إلى الأشخاص من غير اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة أساسا على عاتق برنامج حالات العسر الشديد الذي تضطلع به وزارة الشؤون الاجتماعية. بيد أنه في عام ٢٠٠٦ أصيبت قدرة الوزارة على الإدارة وتقديم الخدمات بضعف شديد. وفي هذا السياق، قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى الوزارة لكفالة تسليم الأغذية الشهرية إلى ما مجموعه ٢٦٩ ٣٨٢ مستفيدا. وفي نفس الوقت، بدأ البنك الدولي تنفيذ مشروع يهدف في المقام الأول إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبرنامج الذي تضطلع به الوزارة وشفافيته وفعاليته. واعتبارا من النصف الثاني لعام ٢٠٠٦، قُدم الدعم إلى الجزء النقدي من برنامج حالات العسر الشديد أساسا من خلال الآلية الدولية المؤقتة التي تتولى المفوضية الأوروبية قيادتها.

٤٠ - وواصلت الأونروا توجيه عمليات توزيع الأغذية والدعم النقدي إلى ٣٢ ٠٠٠ لاجئ متضرر في الضفة الغربية و ٨٧ ٠٠٠ منهم في غزة وذلك على أساس فصلي بتكلفة قدرها ١٤,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، واستكملت بعمليات توزيع كبيرة في حالات الطوارئ. وعملت الأونروا أيضا على إعادة إدماج المعوقين في مجتمعاتهم المحلية وقدمت إعانات لتكاليف الأعضاء الاصطناعية وقدمت الدعم إلى عمليات إعادة التأهيل النابعة من المجتمع المحلي وعمالة المعوقين.

باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى المؤسسات الفلسطينية

٤١ - كما لُوحظ، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير فرض قيود شديدة على المؤسسات العامة الفلسطينية. وقد نتج عن هذا أزمة مالية وقلاقل عمالية متكررة وضعف عام للقدرة على تقديم الخدمات العامة بالتحديد في الوقت الذي تسبب فيه اشتداد حدة الصراعات على أرض الواقع في زيادة سريعة في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في غزة. وعلاوة على ذلك، فإن سياسات الاتصال بالجهات المانحة كان لها تأثير كبير على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواصلة دعم بناء القدرات المعتاد. وفي حين أمكن الإبقاء على قدر من الدعم للقدرات في مجالات محددة، فإن تضافر هذه العوامل تسبب في حدوث تحول جزئي نحو الدعم القصير الأجل في حالات الطوارئ لمجالات الصحة العامة والتعليم وخدمات البلديات والخدمات الاجتماعية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة

الصحة العالمية واليونيسيف والأونروا معا بتكثيف الجهود لشراء الوقود ومعدات النقل والمخزونات الأساسية اللازمة لإدارة المستوصفات والمدارس والتخلص من الفضلات الصلبة ومعالجة المياه. وفي محاولة لمقابلة أثر الأزمة المالية، توسعت الأونروا في تغطية سلتها الغذائية بحيث تشمل ٢٣ ٠٠٠ أسرة من موظفي السلطة الفلسطينية الذين لم يعودوا يتلقون أجورهم بالكامل. ونفذ برنامج الأغذية العالمي ٦٥ في المائة من برامجه من خلال الوزارات والبلديات الفلسطينية.

٤٢ - وكانت إحدى المجالات الرئيسية للدعم في حالات الطوارئ هي تقديم الخدمات الصحية. وعملت منظمة الصحة العالمية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف على دعم وزارة الصحة في وضع قائمة العقاقير الأساسية في صيغتها النهائية ووضع آلية لتوفير المعلومات عن العقاقير الأساسية. وقدموا المساعدة إلى الوزارة لتحديد الاحتياجات وحصر الموجودات والاتصال بالجهات المانحة بشأن تمويل شراء العقاقير الأساسية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى الوزارة في تحسين قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات ببرامجيات ومعدات جديدة ووضع إجراءات تشغيل موحدة جديدة. وفي مجال التعليم، اتبعت اليونيسيف استراتيجية الإمداد بالمواد "ذات الاستخدام المزدوج" في توجيه اللوازم المدرسية الأساسية إلى مجالات الطوارئ وغيرها على السواء في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٣ - ومن المجالات الهامة الأخرى التي قدمت فيها الأمم المتحدة الدعم إلى الإدارة التي أصابها الضعف مجال إدارة المعونة المركزية والتنسيق بين القطاعات. وقامت عدة من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الفاو ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي، بدور المستشار التقني الرائد للأفرقة العاملة القطاعية وقامت بدور حاسم في سد الفجوة بين الجهات المانحة الخارجية والوزارات في بيئة تتسم بسياسات تحد من الاتصالات الدولية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى وزارة التخطيط في تحسين قاعدة بياناتها لتعقب المعونة. وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الدعم إلى وزارة المالية لإقامة صلة بين الميزانية وخطة التنمية المتوسطة الأجل. وقدمت اليونسكو الدعم الاستراتيجي ودعم التخطيط التنفيذي إلى وزارة التخطيط في مجال إدارة المعونة.

بناء القدرات

٤٤ - في نفس الوقت الذي قامت فيه وكالات الأمم المتحدة بالاستجابة بسرعة للاحتياجات المؤسسية العاجلة، جرى الإبقاء على عدة برامج طويلة الأجل لبناء القدرات. فقد أوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٤ مغتربا فلسطينيا من خبراء برنامج نقل المعرفة عن طريق رعايا المغتربين و ٧٣ من متطوعي الأمم المتحدة لتعزيز القدرة الفلسطينية في نطاق

واسع من المؤسسات، وعلى الصعيد المحلي قدم الدعم لإجراء حوار بين المجتمع المدني والمسؤولين في البلديات وأعضاء المجالس المحلية ومكاتب وزارة الحكم المحلي.

٤٥ - وواصل الأونكتاد بذل جهوده للمساعدة في تحديث نظم الجمارك الفلسطينية في معبر رفح الحدودي، في حين قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التدريب في مجال أمن الحدود في معبر كارني التجاري بين إسرائيل وقطاع غزة وقدم المساعدة في مشروع رئيسي للهياكل الأساسية يهدف إلى تحسين الأمن والكفاءة في المعبر في سياق اتفاق التنقل والمعايير. وتولى برنامج الأغذية العالمي تدريب ٦٠ موظفا من وزارتي الشؤون الاجتماعية والزراعة في مجال الأمن الغذائي والسوقيات وإدارة البرامج والرصد واستهداف المستفيدين. وواصلت الفاو تقديم المشورة التقنية والتدريب إلى وزارة الزراعة والشركاء الآخرين في مجالات الزراعة والأمن الغذائي. وفي مجال الثقافة، قدمت اليونيسكو تدريباً متخصصاً على إدارة المواقع لصالح موظفي وزارة السياحة والآثار، وباستخدام نظم رسم الخرائط بالاستعانة بنظام المعلومات الجغرافية قدمت المساعدة إلى السلطات المحلية في وضع قائمة بمواقع التراث الثقافي والمعالم والطرق السياحية عبر الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٦ - وفي الختام، واصلت الأمم المتحدة دعم قطاع سيادة القانون بمساعدة تقنية ومساعدة تتعلق بالهياكل الأساسية. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى عشرة من عضوات المجالس المحلية و ٣٠ من العاملات في الشرطة. وأنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشييد محكمة خان يونس ولديه خطط للبدء في عمل مماثل في جنين واستهل مشروع التشغيل الآلي لعمليات مجلس القضاء الأعلى. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً المساعدة في تشييد المقر الرئاسي في رام الله.

جيم - تنمية القطاع الخاص

٤٧ - في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أجرى البنك الدولي تقييماً لمناخ الاستثمار أكد أن تناقص الوصول إلى الأسواق وانعدام حرية التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة شكلاً العقبتين الرئيسيتين أمام نمو المؤسسات الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووجدت الدراسة أن انتعاش القطاع الخاص يتوقف مباشرة على ما يلي: (أ) استعادة حرية التنقل والوصول إلى الأسواق؛ (ب) تنمية قدرات المؤسسات الخاصة؛ (ج) تحسين مناخ الاستثمار. وفي هذا السياق، اضطلع البنك الدولي بدراسة جدوى رئيسية بشأن تصدير السلع التجارية عبر معبر رفح الموجود على الحدود مع مصر.

٤٨ - وفي عام ٢٠٠٦، عمل الأونكتاد مباشرة مع القطاع الخاص على إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطينيين بغية تيسير التجارة وتخفيض تكاليف معاملات الاستيراد والتصدير.

وقدم الأونكتاد، بالاقتران مع منظمة العمل الدولية، التدريب في مجال بناء القدرات على تنظيم المشاريع لصالح ١٢٣ من كبار رجال الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، من بينهم ١٦ امرأة. وواصلت منظمة العمل الدولية تقديم الدعم التقني إلى نقابات العمال الفلسطينية وإلى اتحاد غرف الصناعة والتجارة الفلسطينية. وفي الختام، قام برنامج الأغذية العالمي، كإجراء لتنشيط الاقتصاد في القطاع الخاص، بشراء سلع أساسية غذائية قيمتها ١٦ مليون دولار (الدقيق والزيت والملح) من الموردين المحليين، ومن بينهم ١٦٠٠ مزارع للزيتون على نطاق صغير في الضفة الغربية.

دال - المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

٤٩ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تكتيفا لما يطلق عليه حالة الطوارئ الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، الناشئة عن تضافر عمليات الإغلاق والصراع والأزمة المالية وتدهور المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من التطورات المحددة الطارئة في قطاع غزة التي تطلبت استجابات سريعة ومنسقة من جانب الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وأوساط المنظمات غير الحكومية. وتبرز من بينها ثلاثة أحداث. ففي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لحق بمحطة توليد الكهرباء المركزية في غزة دمار شديد بسبب القصف الجوي الإسرائيلي مما خفض على الفور نحو ٦٠ في المائة من إمدادات الطاقة الكهربائية المحلية. ولمواجهة ذلك، سلمت منظومة الأمم المتحدة ما مجموعه ٦٥٠.٠٠٠ لتر من الوقود لبلديات قطاع غزة ومخيمات اللاجئين لتشغيل الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك توفير مياه الشرب والتخلص من الفضلات الصلبة. وأعيدت خدمات المحطة إلى مستوياتها قبل حزيران/يونيه بمساعدة تقنية ومالية من مصر والسويد.

٥٠ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تعرضت بلدية بيت حانون لهجوم بالمدفعية الإسرائيلية بعد إطلاق المقاتلين الفلسطينيين للصواريخ. وقتل نحو ١٩ فلسطينيا وجرح ٥٢ شخصا عندما دمرت عمليات القصف أحد المباني السكنية. واستجابة لذلك نجحت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في التفاوض على الوصول إلى منطقة التراع وقدمت المياه والغذاء في الحالات الطارئة والوصول إلى الخدمات الطبية دعما لأكثر المتأثرين تضررا بصورة مباشرة من بين السكان وعددهم ٥٠.٠٠٠ نسمة. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، حدث تصدع في وحدة معالجة المجاري الرئيسية في غزة في بيت لاهيا مما أدى إلى حدوث فيضان شديد في المناطق المحلية المجاورة أدى إلى قتل ٥ أشخاص وأثر على نحو ٧٠٠ أسرة. وكانت الأمم المتحدة أول من وصل إلى الموقع لدعم إجلاء السكان وتنظيف المنطقة

والتنسيق مع منظمة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية ودائرة الدفاع المدني الفلسطينية في توفير الخيام والمياه والإمدادات الغذائية للأشخاص الذين تم إجلاؤهم.

المساعدة الغذائية الطارئة والدعم النقدي وإيجاد الوظائف

٥١ - فيما عدا هذه الأحداث المحددة، ظلت الأمم المتحدة في مقدمة القائمين بتوفير المساعدة الإنسانية عموماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما السياسات التي تحد من الاتصال بالجهات المانحة، والتي تستشف من تفضيل الجهات المانحة "تجاوز" حكومة السلطة الفلسطينية في تحويل المعونة، فقد أسفرت عن زيادة برامج المساعدة الغذائية والنقدية بصفة خاصة. وفي إطار نداء الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠٦، ورد ما يربو على ٢٧٤ مليون دولار إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجهت مباشرة إلى السكان الفلسطينيين. ومثل هذا ٧٠ في المائة من الطلب الأصلي.

٥٢ - وكانت الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي أكبر مقدمين للمساعدة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجمعت الأونروا ١٤٥ مليون دولار لبرامج حالات الطوارئ، بما في ذلك عمليات توزيع الأغذية لدعم نحو ٧٠ في المائة من مجموع أعداد اللاجئين المسجلين. ونظراً لاشتداد الأزمة، زادت الأونروا من عدد الحالات المقدم لها الأغذية في حالات الطوارئ في منتصف عام ٢٠٠٦. وتم إيجاد ٣ ملايين يوم عمل لـ ٥٣ ٠٠٠ لاجئ عاطل، لفترات تتراوح من شهر إلى ١٢ شهراً، بمتوسط إعانة مالية للأجر قدره ١٤ دولار يومياً، مما عاد بالفائدة على ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ عموماً. وسلم برنامج الأغذية العالمي ٨٣ ٠٠٠ طن متري من المساعدة الغذائية لما يربو على ٦٤٠ ٠٠٠ من المستفيدين من غير اللاجئين بتكلفة قدرها ٤٤ مليون دولار. وغطت برامج الغذاء مقابل العمل التي اضطلع بها برنامج الأغذية العالمي عدداً إضافياً قدره ٣٠ ٠٠٠ شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم برنامج الأغذية العالمي أيضاً مواد غذائية تكميلية للعاملين في البلديات والصيادين في قطاع غزة، مما عاد بالفائدة على نحو ٨ ٠٠٠ شخص من أفراد أسرهم الذين يعولونهم.

٥٣ - ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج لإيجاد الوظائف في حالات الطوارئ ذات أثر إنمائي طويل الأجل، بما في ذلك إعادة الإسكان وإصلاح الطرق وإصلاح الزراعة وإدارة الفضلات الصلبة في غزة. وجرى توفير نحو ١٨٠ ٠٠٠ يوم عمل باستثمار حوالي ١٢ مليون دولار. وجرى توفير ١٠٠ ٠٠٠ يوم عمل إضافي في الضفة الغربية من خلال مشاريع البنية الأساسية الصغيرة النطاق، التي تبلغ قيمتها نحو ١٤ مليون دولار وردت من خلال نداء الأمم المتحدة الموحد. وتولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قيادة مبادرة للأمن الغذائي في المناطق الريفية في قطاع غزة عادت بالفائدة على ٦٥ امرأة وشجعت على

استخدام المراكز النسائية لتحديد المستفيدين من مبادرات الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. واشتركت الفاو مع برنامج الأغذية العالمي في تحليل شامل للأمن الغذائي وقلة المناعة وفّر خط الأساس الجديد للأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة وشكّل أساساً لنظام جديد لمراقبة الأمن الغذائي.

الدعم الصحي في حالات الطوارئ

٥٤ - ركزت الأمم المتحدة جهودها على ضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية مع اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية والمؤسسية. وحشدت منظمة الصحة العالمية ما يربو على ١٣ مليون دولار لدعم توفير العقاقير الأساسية والإمدادات لخدمات الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وفتحت الأونروا مستوصفها وخدماتها في المستشفيات أمام المستعملين من غير اللاجئين وقامت بإدارة خمسة مستوصفات متنقلة لمساعدة المجتمعات المحلية المنعزلة في الضفة الغربية، بما فيها تلك المتضررة من الجدار الحاجز وعالجت ما يربو على ١١ ٠٠٠ مريض شهرياً. وعملت اليونيسيف على ضمان شراء الإمدادات الأساسية أو تجديدها. وعملت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان معاً على إنشاء نظام حاسوبي داخل وزارة الصحة لتعزيز وتجديد إدارة إمدادات العقاقير. وقدمت اليونيسيف مياه الشرب في حالات الطوارئ وقامت بتحسين مرافق المياه والصحة في ٣٣ مستوصفاً وثلاث مستشفيات في قطاع غزة.

٥٥ - وبسبب ازدياد الإجهاد والصدمات التي عانى منها السكان المدنيون، ضاعفت وكالات الأمم المتحدة جهودها المبذولة في حالات الطوارئ في مجال الرعاية النفسية - الاجتماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ٣١٠ من المستشارين التابعين للأونروا نحو ١٤ ٠٠٠ جلسة لمجموعات شارك فيها أكثر من ٢٣٧ ٠٠٠ شخص وتلقى ١٠ ٠٠٠ ألف شخص مشورة فردية. كما نشرت اليونيسيف ١٢ فريقاً نفسياً - اجتماعياً عبر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة لتقديم المشورة لما يربو على ٤٠ ٠٠٠ طفل وقدمت الدعم للأنشطة الترويجية المأمونة لأكثر من ٣٥ ٠٠٠ طفل إضافي. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي خدمات المشورة إلى ٢ ٠٠٠ امرأة وموظفاً طبياً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

دعم التعليم في حالات الطوارئ

٥٦ - تعرضت الخدمات التعليمية، شأنها شأن الخدمات الصحية، أيضاً لضغوط شديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تأثرت المدارس الابتدائية والثانوية من إضرابات المعلمين

في الضفة الغربية منذ بداية السنة الدراسية، وأسفر التمويل غير الكافي عن وجود عجز في اللوازم المدرسية الأساسية. بيد أنه عن طريق الدعم الدولي أمكن إحراز تقدم في استرجاع ما ضاع قرب نهاية عام ٢٠٠٦. وقدمت معظم المدارس دورات تعويضية لتجنب إعادة الطلاب المتضررين للسنة الأكاديمية.

٥٧ - وأنشأت الأونروا ١ ٥٠٠ منصب مؤقت للتدريس في إطار برنامجها لإيجاد الوظائف بغية التخفيف من حدة تدهور المستويات التعليمية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف إمدادات المياه في حالات الطوارئ لجميع المدارس الابتدائية والثانوية وعددها ٣٤٣ مدرسة وحسنت مرافق تخزين المياه وتوزيعها في نحو ٦٠ مدرسة. وقدمت اليونيسيف أيضاً، مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، التنقيف في مجال مخاطر الألغام إلى ٤٣ ٦٦٨ طفل و ٦ ٩٣٩ راشداً. وساهم برنامج الأغذية العالمي في تعليم الكبار فيما بين ١٣ ٤٠٠ شخص من أفقر الأشخاص من غير اللاجئين من خلال أنشطة الغذاء مقابل التدريب وشرع في برنامج تجريبي لتغذية ١٠ ٠٠٠ طفل في مدارس الضفة الغربية.

دعم الزراعة في حالات الطوارئ

٥٨ - قامت الزراعة تقليدياً بدور مهم بوصفها العمل الذي يُلجأ إليه كملاذ أخير في أوقات الأزمات. ونفذت الفاو، مع وزارة الزراعة وغيرها من الشركاء، ما مجموعه سبعة مشاريع تركز على إنعاش إنتاج المحاصيل والحيوانات فيما بين أكثر أسر المزارعين احتياجاً؛ وقدمت خدمات بناء القدرات والدعم إلى المزارعين؛ كما قدمت الدعم للحدائق المنزلية والصناعات المنزلية النسائية؛ وقدمت المساعدة في حالات الطوارئ للتأهب لتفشي أنفلونزا الطيور والاستجابة لها. وقدمت الفاو المساعدة مباشرة إلى ١ ٥٠٠ أسرة مزارعين فقيرة أو حوالي ١٠ ٠٠٠ مستفيد.

دعم الهياكل الأساسية في حالات الطوارئ

٥٩ - نتج الضرر الذي لحق بالهياكل الأساسية الأولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن العملية العسكرية الممتدة التي قامت بها إسرائيل في غزة في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتحرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور لإجراء تقييم سريع للأضرار عممت نسخ منه على نطاق واسع، بما في ذلك على مؤتمر المانحين المعقود في ستوكهولم في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وقام بدوره كنقطة مرجعية مشتركة لتخطيط الجهات المانحة واستجاباتها اللاحقة. وأصلحت الأونروا ١ ٥٤١ منزلاً ومأوى، كما أصلحت جسر صلاح الدين على الطريق الرئيسي الممتد من شمال قطاع غزة إلى

جنوبه. وفتحت الأونروا ملاجئ جديدة ووفرت الأماكن والرعاية في مدارسها لعدة آلاف من اللاجئين الممارين من العمليات العسكرية طوال الصيف. وركزت اليونيسيف على قطاعي المياه والصحة وترميم شبكات المياه السكنية والبلدية ومرافق التخزين التي تغطي ٢١ ٠٠٠ نسمة في الضفة الغربية وغزة. وبالإضافة إلى ذلك، خصص برنامج الأغذية العالمي ٦٠ في المائة من أنشطته لتقديم الغذاء مقابل العمل لإصلاح البنية الأساسية في حالات الطوارئ فيما يتعلق بالطرق ومباني البلديات والأرصدة وغيرها من الأصول العامة.

هاء - تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة

٦٠ - في أيار/مايو ٢٠٠٦، عيّن الأمين العام نائبا للمنسق الخاص من المستوى التنفيذي الرفيع لضمان تنسيق أفضل داخل المنظومة. وبالاستفادة من نموذج البعثة المتكاملة، عيّن النائب أيضا بوصفه منسقا للشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة وكُلّف بالعمل كمنسق مقيم. وأشرف نائب المنسق الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم على إعداد واستهلال النداء الموحد لعام ٢٠٠٦، وتولى بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قيادة الجهود المبذولة لجمع الأموال والتفاوض على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتيسير تنفيذ البرامج في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي لبنان خلال الصراع في عام ٢٠٠٦. وقام نائب المنسق الخاص، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أيضا بتجديد مشاركة مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة القطري في العمل على الصعيد المحلي.

٦١ - وتولى رؤساء القطاعات في الأمم المتحدة التنسيق الفعال في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي وحقوق الإنسان. وعقب الزيارة التي قام بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، شكلت وكالات الأمم المتحدة مجموعة حماية قطاعية شملت مسائل الحماية، وسيادة القانون، والمساءلة، بإشراف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية حقوق الإنسان. وأثبت التنسيق المشترك بين القطاعات، الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والفاو وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف، أنه فعال بصفة خاصة في تنظيم استجابة الأمم المتحدة لوباء أنفلونزا الطيور ومتابعته في النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

٦٢ - وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استجابة للشواغل المتزايدة لدى الجهات المانحة بشأن حالة الشؤون الإنسانية في الميدان، بتنسيق وضع تقرير رصد الشؤون الإنسانية الشهري. وقدم التقرير تحليلا مستفيضا وشاملا للأنماط الاجتماعية السياسية المتغيرة والقدرات على تقديم الخدمات العامة، وتلقي استجابة بناءة تماما من مجتمع المانحين. وبحلول

نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تلقى نداء الأمم المتحدة الموحد الذي تقدر قيمته بأكثر من ٤٥٠ مليون دولار أموالاً تصل إلى ١٨ في المائة من الاحتياجات المذكورة.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٦٣ - مع ازدياد تصلب الموقف الأمني لإسرائيل خلال فترة العنف المكثف تعرض مرور موظفي الأمم المتحدة بين قطاع غزة وإسرائيل وبين الضفة الغربية والقدس لقيود لم يسبق لها مثيل، لا سيما فيما يتعلق بالموظفين الفلسطينيين. ولمواجهة هذه المسألة أجرى مسؤولو الأمم المتحدة بدعم من البلدان المانحة الرئيسية، مشاورات ومسااعي مطردة مع حكومة إسرائيل على الصعيد المحلي وصعيد المقرر. وأبرز الأمين العام المشاكل المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة مع رئيس الوزراء وكبار أعضاء الوزارة الإسرائيلية خلال زيارته التي قام بها إلى المنطقة في آذار/مارس ٢٠٠٧. وما زالت هذه المسألة تنتظر الحل عند كتابة هذا التقرير.

أنشطة الأمم المتحدة الإعلامية والموجهة إلى وسائط الإعلام

٦٤ - كانت الأداة الرئيسية لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بوسائط الإعلام والإعلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي اللجنة المعنية بالدعوة والإعلام المشتركة بين الوكالات. وقامت اللجنة، وهي تعمل في إطار هيكل فريق الأمم المتحدة القطري، بتنسيق بيانين صحفيين رئيسيين مشتركين بين الوكالات بشأن الإغلاق والعملية العسكرية في قطاع غزة، ونظمت نشاطاً رئيسياً لوسائط الإعلام يتصادف مع موعد جني محصول الزيتون الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، تولت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة قيادة الجهود في مجالي الدعوة ووسائط الإعلام كل في مجال تركيزها المحدد. بما في ذلك الصحة العامة وحماية المدنيين والأطفال والتراث الثقافي وحرية الصحافة.

رابعاً - استجابة الجهات المانحة للأزمة

ألف - دعم الميزانية والمالية العامة في حالات الطوارئ

٦٥ - كما لوحظ، سحبت غالبية الجهات المانحة الدعم المباشر للميزانية المقدم إلى السلطة الفلسطينية في آذار/مارس ٢٠٠٦ عقب تشكيل الحكومة بقيادة حماس. واقرن سحب دعم الميزانية بقرار حكومة إسرائيل الامتناع عن دفع إيرادات التخليص الجمركي التي تجمعها باسم السلطة الفلسطينية، وكان معنى هذا أنه بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦ انخفضت الإيرادات الشهرية للسلطة الفلسطينية إلى حوالي ثلث معدلها في عام ٢٠٠٥. وقدمت الآلية الدولية

المؤقتة أموالاً لدفع المستحقات الاجتماعية وسداد تكاليف الشراء والتكاليف المتكررة للخدمات الاجتماعية الرئيسية غير الأمنية. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كانت الآلية قد أنفقت نحو ٣٣٠ مليون دولار. واعتمدت الجهات المانحة على نحو متزايد أيضاً على القنوات الإنسانية الراسخة، ولا سيما الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي قدمت معاً ما يربو على ٤٦٠ مليون دولار إلى المستفيدين الفلسطينيين مباشرة.

باء - دعم الإصلاح الفلسطيني

٦٦ - في ضوء السياسات التي تحد من الاتصال بالجهات المانحة عُلق معظم برنامج الإصلاح الفلسطيني. وتعدّ إصلاح قطاع الأمن في سياق كان المحاور الدولي الرئيسي المعني بالأمن فيه، وهو الولايات المتحدة، غير قادر على الاشتراك مع حكومة السلطة الفلسطينية. ومع هذا، استمر تقديم الدعم إلى دوائر الأمن العاملة تحت إشراف مكتب الرئيس وجوانب أخرى من عمل المكتب.

٦٧ - واعتبر أن بعض أهم المكاسب في مجال الإصلاح التي تحققت في غضون السنوات القليلة الماضية، لا سيما في مجال إدارة المالية العامة، قد ضاعت خلال عام ٢٠٠٦. فقد توقف حساب الخزانة الموحد والميزانية الوطنية عن العمل كما توقفت جهود الإصلاح التشريعي. ومع ذلك، شجعت الجهات المانحة المناقشات الجارية بشأن استراتيجية للإصلاح تركّز على أهداف قصيرة ومتوسطة الأجل يمكن دعمها إذا تغيرت الظروف السياسية. ومع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بدأ البعض في إعادة المشاركة، وإن كانت بصور متباينة، مما يشير إلى إمكانية إنعاش برنامج الإصلاح.

جيم - تنسيق دعم المانحين

٦٨ - حدثت سياسات الاتصال بالجهات المانحة من فعالية هياكل التنسيق القائمة خلال عام ٢٠٠٦. وكانت هياكل التنسيق هذه قد صممت في عام ٢٠٠٥ لإدماج السلطة الفلسطينية في عمليات التنسيق واتخاذ القرار بين الجهات المانحة وفقاً لمبادئ باريس لعام ٢٠٠٥. وقامت الأمم المتحدة، التي عانت من قيود أقل من كثير من الجهات المانحة فيما يتعلق باتصالها بالمسؤولين الفلسطينيين، بدور حاسم طوال السنة في الإبقاء على الصلات بين آلية التنسيق لدعم المانحين والسلطة الفلسطينية على صعيدي التنسيق المركزي والقطاعي. وقد ساعد هذا في الإبقاء على عمل الخدمات الأساسية للسلطة الفلسطينية من قبيل مجالي الصحة العامة والرعاية الاجتماعية. وعقب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية،

بدأت الأمم المتحدة في العمل عن كثب مع الشركاء الرئيسيين لإعادة تنشيط تنسيق دعم المانحين.

خامسا - التطلع إلى المستقبل

ألف - التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

٦٩ - أدى تشكيل الحكومة الوطنية إلى تغيير التوقعات السياسية للفلسطينيين وتهيئة الفرص لإجراء اتصالات متزايدة، وإن كانت تخضع لبعض القيود، بين المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية.

٧٠ - ومع هذا، ظلت أحوال معظم الفلسطينيين بالغة الصعوبة. وفي حين انخفض العنف بين الفصائل الفلسطينية في مطلع عام ٢٠٠٧، فقد ظلت الحالة في غزة مشحونة بالتوتر. وبدأ أن السيطرة على العنف الداخلي هي اختبار رئيسي للحكومة الجديدة كما ظل كذلك اتخاذ الإجراءات الفعالة للحيلولة دون هجمات المقاتلين على الأهداف الإسرائيلية. وظل الاقتصاد يعاني من كساد شديد وبدأ أنه ما زال معرضا لضغوط في ضوء عمليات الإغلاق التجارية المستمرة.

٧١ - والأزمة المالية، التي عانت منها السلطة الفلسطينية أصبحت حرجة فعلا بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، وأخذت تعرّض بقاء السلطة ذاته للخطر في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. حتى ومع استئناف تحويلات الجمارك وضريبة القيمة المضافة بدأ أن العجز في الميزانية الفلسطينية بلغ نحو ٨٠ مليون دولار شهريا.

٧٢ - وظل ضمان استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للصراع يمثل تحديا رئيسيا للطرفين كليهما. ولضمان إحراز تقدم مطرد على المسار السياسي سيتعين على الحكومة الفلسطينية أن تحرز تقدما في الحد من العنف الموجه لإسرائيل ويجب على حكومة إسرائيل، من جانبها، أن تتوقف عن تشييد المستوطنات وأن تزيل المخاطر الأمنية. وتواجه حكومتا إسرائيل وفلسطين أيضا مصاعب داخلية. ويمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، تقديم مساهمة مفيدة كما يتضح من إعادة تنشيط المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

باء - الاحتياجات التي لم تُلب بعد والاحتياجات الناشئة

إمكانية وصول المساعدات

٧٣ - في الوقت الذي واصلت فيه وكالات الأمم المتحدة التفاوض على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، عانى الفلسطينيون من نظام إغلاق تقييدي على نحو متزايد أدى مباشرة إلى تقويض قدرتهم على القيام بأنشطة اقتصادية. ولم يمكن التغلب على آثار عمليات الإغلاق هذه بزيادة المساعدات الإنسانية. وكان من المتوقع أن يؤدي اتخاذ مبادرات لتحسين الاقتصاد الفلسطيني إلى إحداث تأثير محدود في بيئة ساد فيها الكثير من القيود الشديدة المفروضة على إمكانية وصول المساعدات. وأوضحت الفترة المشمولة بالتقرير أنه بالرغم من زيادة معدلات المعونة زيادة كبيرة فقد ازدادت المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية سوءاً. وبدون عودة تنقل الأشخاص والسلع بصورة طبيعية إلى غزة والقدس الشرقية وخارجهما وداخل الضفة الغربية نفسها، كان من المتوقع أن يزداد الفقر والبطالة وأن يزداد الاعتماد على المعونة.

الشباب والتعليم

٧٤ - لعدة سنوات، كانت هناك إشادة بمعدلات قيد الفلسطينيين بالمدارس لأنها من أفضل المعدلات في المنطقة. ولكن القطاع تعرض لضغوط شديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما أثار القلق بشأن نوعية الخدمات التعليمية. وكانت هناك ضغوط ديمغرافية متزايدة لإيجاد المزيد من غرف الدراسة وللتعجيل بإعداد المعلمين. وفي مناطق معزولة، من قبيل غور الأردن، ظلت المدارس متداعية وكانت تنقصها المرافق الأساسية للمياه والمرافق الصحية. وكان يلزم تقديم التعليم التعويضي وزيادة التركيز على تعليم الفتيات، لا سيما في المناطق التي كانت فيها عمليات الإغلاق أكثر شدة.

المرأة

٧٥ - بالإضافة إلى القيود الاقتصادية والقيود المفروضة على التنقل من الخارج، واجهت المرأة ضغوطاً اجتماعية أدت في كثير من الأحيان إلى عرقلة قدرتها على التنقل والوصول إلى المعلومات والموارد والخدمات. وظلت المرأة الفلسطينية لا يُستفاد منها كمورد بشري استفادة كاملة في برامج توليد العمالة بالرغم من تعرضها لضغوط متزايدة للمساهمة في دخول الأسر المعيشية. وأتاح النهج القائم على المجتمع المحلي فرصة لتوليد العمالة للمرأة من خلال المبادرات المتخذة على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، تعين القيام بالكثير لمواجهة

صحة المرأة النفسية - الاجتماعية لا كمقدمة للرعاية فحسب ولكن كفرد له احتياجاته الخاصة ويتعرض لضغوط.

الصحة

٧٦ - ازداد القلق لأن الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية قد تؤثر تأثيراً خطيراً على أداء قطاع الصحة على المدى الطويل. ومن الناحية التاريخية، كانت المعونة الدولية تغطي حوالي نصف ميزانية وزارة الصحة من خلال دعم الميزانية والمشاريع المنفذة من خلال الوزارة على السواء. ونشأ عن استمرار القيود المفروضة على التمويل من هذا القبيل التي شوهدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجود خطر حقيقي يتمثل في تدهور تقديم الخدمات الصحية وإصلاحها.

سادساً - الاستنتاج

٧٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حدة واستمر إزهاق الأرواح. وكان لتضافر استمرار الصراع وعمليات الإغلاق والأزمة المالية وامتناع حكومة إسرائيل عن دفع الإيرادات الفلسطينية آثاراً فورية: انخفضت الدخول وازداد الفقر وانعدام الأمن الغذائي سوءاً. وشهدت غزة انهياراً فعلياً في القانون والنظام. ومع هذا، كان يمكن للحالة أن تصبح أسوأ من ذلك لولا عمليات التدخل السريعة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والآلية الدولية المؤقتة التي أنفقت مجتمعة ما يصل إلى ٨٠٠ مليون دولار في دعم الأغذية والميزانية والدعم النقدي في حالات الطوارئ.

٧٨ - وشهد الفصل الثاني من عام ٢٠٠٧ قدراً من التحسن المتواضع في البيئة السياسية عموماً. فقد استؤنف الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين وأمكن تحويل مبلغ كبير من إيرادات الجمارك والضرائب في مطلع كانون الثاني/يناير، فضلاً عن حدوث بعض التحسن في التدفقات التجارية في معبر كارني. والأهم من ذلك، أدى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة اشتراك بعض الجهات المانحة في الحوار بصورة انتقائية. وبدأ أن تعيين سلام فياض في منصب وزير المالية قد أتاح خيارات جديدة لإعادة إجراء الحوار. ومن الأمور الحيوية، أن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية كان لها تأثير فوري في الحد من القتال بين الفصائل في الداخل بالرغم من أن معدل العنف ظل حرجاً في قطاع غزة كما يتضح من اختطاف صحفي بريطاني ينبغي الإفراج عنه فوراً وسالماً. ولكي يمكن إحراز المزيد من التقدم ينبغي إعادة إقرار القانون والنظام بالكامل في الأرض الفلسطينية المحتلة وينبغي تجنب إيجاد حقائق على أرض الواقع تصدر حكماً مسبقاً على الوضع النهائي وينبغي تيسير عبور وتنقل

الفلسطينيين. وأكرر الإعراب عن دعوتي لحكومة إسرائيل بأن تخفف من القيود المفروضة وأن تستأنف، عبر آلية مناسبة، المدفوعات من إيرادات الضرائب الفلسطينية التي تجمعها وكذلك دعوتي إلى السلطة الفلسطينية بأن تحترم بالكامل المبادئ الثلاثة للمجموعة الرباعية. وعلاوة على ذلك، يجب الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي أُسر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٧٩ - كيف ستثبت هذه الخطوات المشجعة وإن كانت متواضعة قدرتها على الصمود في الفترة المقبلة وهل ستترجم إلى عمليات تحسن ملموسة ودائمة لغالبية الفلسطينيين، إن هذا سيعتمد على استعداد الطرفين للوفاء بالتزامات كل منهما واستعداد المجتمع الدولي لتشجيعهما على المضي في هذا الطريق. وستواصل الأمم المتحدة مراقبة الأحداث عن كثب كي تستجيب للاحتياجات العاجلة ولكي تغتنم الفرص حسب التطورات التي تطرأ. ولدى القيام بذلك، ستسعى إلى تحقيق هدفها الأعم وهو أيضا هدف المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي بأسره، ألا وهو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية ولها مقومات البقاء وشماسكة الإقليم تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة.